تأجيل محاكمة علاء وجمال و7 آخرين في قضية مخالفات بيع البنك الوطني إلى 9 فبراير

مصر: محكمة النقض تصدر حكمها في طعن مبارك والعادلي على إدانتهما بقتل المتظاهرين اليوم

حسني مبارك

علاء مبارك

جمال مبارك

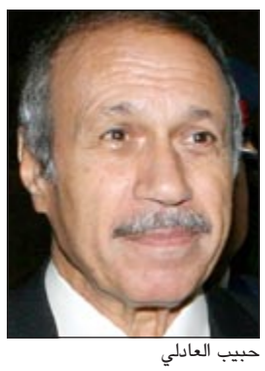
حبيب العادلي

القاهرة ـ وكالات: تصدر محكمة النقض في مصر اليوم حكمها في طعون مقدمة من الرئيس السابق حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي على الحكم الصادر ضدهما من محكمة جنايات القاهرة بمعاقبتهما بالسجن المؤبد لمدة 25 عاما اثر إدانتهما في قضية قتل المتظاهرين ابان ثورة 25 يناير.

كما ينتظر أن تصدر المحكمة برئاسة النائب الأول لرئيس محكمة النقض المستشار أحمد علي عبدالرحمن في ذات الجلسة حكمها في طعن مقدم من النيابة العامة على أحكام بالبراءة وانقضاء الدعوى الجنائية لصالح مبارك ونجليه علاء وجمال ورجل الأعمال حسين سالم وستة مساعدين لوزير الداخلية الأسبق في جوانب متعلقة بتصدير الغاز المصري الى إسرائيل واستغلال النفوذ الرئاسي والاشتراك في قتل المتظاهرين.

وكانت نيابة النقض أوصت في تقرير حول القضية، وهو تقرير استشاري غير ملزم للمحكمة بنقض حكم محكمة الجنايات وإعادة المحاكمة بشأن مبارك والعادلي في ضوء الطعون المقدمة منهما.

وأوصى تقرير نيابة النقض أيضا بنقض الحكم والإعادة في ضوء طعن تقدمت به النيابة العامة بالنسبة لمساعدي العادلي الستة الذين قضي ببراءتهم وهم كل من رئيس قوات الأمن المركزي السابق اللواء أحمد رمزي ورئيس مصلحة الأمن العام السابق اللواء عدلي فايد ورئيس مباحث أمن الدولة السابق اللواء حسن عبدالرحمن ومدير أمن القاهرة السابق اللواء إسماعيل الشاعر ومدير أمن الجيزة السابق اللواء أسامة المراسي ومدير أمن مدينة 6 أكتوبر السابق اللواء عمر فرماوي.

وكانت محكمة جنايات القاهرة قضت بمعاقبة مبارك والعادلي بالسجن المؤبد اثر إدانتهما بالاشتراك في جرائم القتل المقترن بجنايات الشروع في قتل آخرين خلال أحداث ثورة 25 يناير وببراءة مساعدي العادلي الستة مما أسند الى كل منهم من اتهامات وردت في الدعوى الجنائية.

وتضمن حكم محكمة الجنايات كذلك انقضاء الدعوى الجنائية ضد كل من الرئيس السابق ونجليه ورجل الأعمال بشأن ما نسب اليهم من استغلال النفوذ وتقديم عطية «رشاوى» وجنحة قبولها بانقضاء المدة المسقطة للدعوى الجنائية.

كما برأت المحكمة مبارك مما اسند إليه من جناية الاشتراك مع موظف عمومي بالحصول لغيره دون وجه حق على منفعة من عمل من أعمال وظيفته وجناية الاشتراك مع موظف عمومي في الإضرار بمصالح وأموال الجهة التي يعمل بها فيما يتعلق بتصدير الغاز الى إسرائيل بأسعار زهيدة تقل عن سعر بيعها عالميا.

وفي سياق متصل، قررت محكمة جنايات جنوب القاهرة برئاسة المستشار رضا شوكت تأجيل محاكمة علاء وجمال مبارك، نجلي الرئيس السابق حسني مبارك، و7 متهمين آخرين من كبار رجال الأعمال، في قضية مخالفات بيع البنك الوطني المصري إلى جلسة 9 فبراير المقبل.

وجاء قرار التأجيل حتى تنتهي اللجنة الفنية التي سبق للمحكمة أن أمرت بتشكيلها، من تقريرها الفني في شأن الأمور المالية والمصرفية المتعلقة ببيع أسهم البنك، وتقدمه إلى النيابة العامة خلال فترة أسبوعين فقط، وصرحت المحكمة للدفاع عن المتهمين بالحصول على صورة رسمية من التقرير للاطلاع عليه.

استمعت المحكمة بجلسة اليوم إلى ماهر صلاح الدين الخبير بهيئة الرقابة المالية ورئيس لجنة الفحص المكلفة من المحكمة، والذي طالب المحكمة بامهال اللجنة فترة أسبوع واحد للانتهاء من التقرير بشكل نهائي وتقديمه للمحكمة، وقدم إليها جزءا من التقرير تم الانتهاء منه.

وأوضح الخبير أن تأخر إعداد التقرير والانتهاء منه مرجعه الإرهاق الذي تتعرض له اللجنة بسبب عملها المتواصل.

وطلبت المحكمة من رئيس اللجنة أن يتقدم بالتقرير النهائي للنيابة العامة لأنها المنوط بها تسلمه وتسليمه للمحكمة، وذلك حتى تتمكن من إعلان دفاع المتهمين للاطلاع على التقرير قبل الجلسة.

كما استمعت المحكمة أمس إلى عدد من المدعين بالحقوق المدني، والذي قال أحدهم إنه تقدم ببلاغ في شأن إصدار النيابة لقرار «بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد 35 متهما آخرين» وطالب باستدعاء رئيس الوزراء السابق كمال الجنزوري، لبيان حقيقة تعيين جمال مبارك في البنك الوطني.

كما طالب آخر التصريح له من البورصة بمعرفة «أكواد» المتهمين وذويهم التي يتم التعامل عليها بسوق الأوراق المالية، وبيان حركة تعاملات المتهمين وحركات التداول على بعض الأسهم بعينها، التي قال المدعي مدنيا، إنها ارتفعت على اثر المعلومات الجوهرية التي جرى تسريبها.

وزارة الدفاع ترفض السماح لمن تهرب من التجنيد بالترشح لعضوية البرلمان

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد اللواء ممدوح شاهين مساعد وزير الدفاع أن الوزارة ترفض شكلا وموضوعا السماح لمن تهرب أو تخلف عن التجنيد بالترشح للانتخابات البرلمانية.

وقال شاهين خلال عرضه لرؤية وزارة الدفاع بهذا الشأن أمام اجتماع لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى أمس برئاسة محمد طوسون إن تعديل قانون انتخابات البرلمان من أهم المشروعات في الفترة الحالية، وقد كان لنا بعض الملاحظات على مشروع القانون وأرسلناها إلى وزير العدل.

وأضاف أن النقطة المهمة هي «من تخلفوا عن التجنيد بعد أن بلغوا سن الثلاثين وحوكموا» وأعرض عليكم خطابا تلقته الوزارة من الأمانة العامة للحزب الوطني أثناء الإعداد لانتخابات 2010 بشأن استطلاع رأينا حول التماس بعض الأشخاص ممن لم يؤدوا الخدمة العسكرية حتى يستطيعوا الترشح للبرلمان.

وقال: «قمنا بالرد عليهم بأن هذا الأمر مرفوض شكلا وموضوعا ولم يعمل به وأكدنا أن الدفاع عن الوطن والتجنيد إجباري وأداء الخدمة أو الإعفاء منها شرط أساسي للترشح للبرلمان والمساواة بين من أدى الخدمة ومن لم يؤدها فيه مخالفة وذلك طبقا لما أقرته المحكمة الدستورية العليا ومحكمة القضاء الإداري».

وأكد شاهين أنه لا يجوز لمن تهرب من أداء الخدمة أن يتبوأ هذا المنصب الرفيع، مشيرا إلى أن أداء الخدمة العسكرية أمر يتباهى به المرشحون وتوجد مؤسسات مثل القضاء والخارجية تحظر تعيين أي فرد ممن حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف حتى لو كان رد إليه اعتباره ومن الأولى أن يسري على مرشحي البرلمان.

وأوضح أن المتهرب يستطيع أن يختفي حتى سن الثلاثين ويسدد الغرامة ولا تقوم الشرطة بالقبض عليه حاليا والعقوبة حبس وغرامة والناس تدفع الغرامة، مشيرا إلى أن الحديث عن عدد هؤلاء يصل إلى نحو 5 آلاف ويجب عليهم أداء الخدمة ثم يترشح.

ورد محمد طوسون رئيس اللجنة قائلا ان هذه الرؤية ستعرض على الجلسة العامة للمجلس لتتخذ ما تراه بشأنها.

تأجيل دعويين تطالبان بحل حزبي الحرية والعدالة والنور إلى 16 مارس

القاهرة ـ أ.ش.أ: أجلت دائرة شؤون الأحزاب بالمحكمة الإدارية العليا في جلستها أمس، الدعويين القضائيتين المطالبتين بحل حزبي الحرية والعدالة والنور السلفي، إلى جلسة 16 مارس المقبل.

وجاء قرار التأجيل حتى تقوم هيئة المفوضين بإعداد تقرير بالرأي القانوني في الدعويين. وكان أحد المحامين قد أقام الدعويين مطالبا بحل حزبي الحرية والعدالة والنور، استنادا إلى ما اعتبره أنه جرى تأسيسهما على أسس دينية، بالمخالفة للدستور وقانون إنشاء الأحزاب الذي يحظر ذلك.

إدراج 50 من رموز مبارك على قوائم المنع من السفر في تحقيقات «الطيارين»

القاهرة ـ أ.ش.أ: قرر المستشار أسامة الصعيدي قاضي التحقيق المنتدب من وزير العدل للتحقيق في وقائع الفساد المتعلقة بالجمعية التعاونية لإسكان الضباط الطيارين، إدراج اسم 50 متهما من المسؤولين السابقين والشخصيات العامة وذويهم على قوائم الممنوعين من السفر وترقب الوصول، على ذمة التحقيقات.

وكانت البلاغات قد نسبت إلى المتهمين الاستيلاء على فيلات وشاليهات بغير وجه حق، في مشروعات لجمعية الطيارين بالساحل الشمالي بقرية كابلازنكا وفيلات بمشروع الجمعية بالقاهرة الجديدة بالتجمع الخامس، وفيلات وأراض بمنطقة كبريت بالإسماعيلية.

وكذلك الاستيلاء على مساحة 117 فدانا مملوكة للدولة وخاضعة لإشراف هيئة الثروة السمكية.

وجاء في مقدمة من تم إدراج أسمائهم على قوائم المنع من السفر وترقب الوصول د.أحمد شفيق رئيس الوزراء الأسبق، ود.يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الأسبق، وإبراهيم مناع وزير الطيران المدني السابق وزوجته، ود.عبدالمنعم عمارة وزير الشباب والرياضة ومحافظ الإسماعيلية الأسبق، والسفير نبيل العرابي شقيق الفريق إبراهيم العرابي رئيس أركان حرب القوات المسلحة الأسبق، ومنير ثابت شقيق سوزان ثابت قرينة الرئيس السابق حسني مبارك.

كما شملت القائمة أشرف وطارق نجلي المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الأسبق، وفؤاد محمد بدر رئيس مجلس إدارة بنك التعمير والإسكان السابق، وأحمد سيد أحمد رئيس جهاز القرى السياحية السابق، إلى جانب عدد من أعضاء مجالس الإدارات المتعاقبين لجمعية الضباط الطيارين وبعض الشخصيات السياسية والعامة.

حيثيات حكم عودة بث قنوات دريم: التعاقد أجاز لدريم البث من خارج مدينة الإنتاج

القاهرة ـ أ.ش.أ: أودعت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، حيثيات حكمها الصادر، بعودة بث قناتي «دريم» الفضائيتين من استوديوهاتهما بمدينة «دريم لاند»، ووقف تنفيذ القرار المتضمن وقف بث القناتين من خارج استوديوهات مدينة الانتاج الإعلامي.

وقالت المحكمة في حيثيات «أسباب» حكمها إن الشركة المدعية (دريم) تعاقدت مع الشركة المختصة للسماح لها بالبث التلفزيوني، ولم يلزمها العقد بالبث من داخل المنطقة الإعلامية الحرة، بل أجاز لها صراحة البث من مدينة 6 أكتوبر، كما حصلت «دريم» على موافقة مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وهو الجهة المختصة بذلك وفقا للقانون، على قيامها بالبث من استوديوهاتها بمدينة دريم لاند.

وأشارت المحكمة إلى أن هذه الموافقة هي جزء من العقد ومكملة له، وقد استثمرت في ذلك عشرات الملايين من الجنيهات، حتى تتمكن من تغطية ساعات البث في قناتي «دريم»، وبناء على ما تقدم يكون ما تقوم به الشركة المدعية من بث برامجها في مدينة دريم لاند متفقا وأحكام القانون.

وأشارت المحكمة الى أن العقد شريعة المتعاقدين، ولا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين، ومن ثم لا يجوز لجهة الإدارة سحب الموافقة السابقة للشركة بإرادة منفردة.

وأكدت المحكمة أن الثابت من المستندات المقدمة بالدعوى، أنه توجد قنوات فضائية أخرى تبث من خارج مدينة الإنتاج الإعلامي، بل من خارج مصر أحيانا.

ومن ثم فإن قيام جهة الإدارة بالتضييق على الشركة المدعية (دريم) دون غيرها من الشركات الأخرى التي تبث من خارج المنطقة الإعلامية، يصم القرار المطعون عليه بإساءة استعمال السلطة والانحراف بها، وهو يكفي بذاته بالهبوط بالقرار إلى حضيض البطلان، فضلا عن أن استمرار هذا القرار يكبد الشركة خسائر فادحة، علاوة على الاعتداء على حرية الإعلام وهذا الاعتداء لا يجوز الصمت عنه يوما واحدا.

دعوة لحماية المحكمة الدستورية العليا خلال نظر دعويي حل البرلمان والجمعية التأسيسية

القاهرة ـ يو.بي.اي: دعت قوى ثورية ونشطاء في مصر إلى الاحتشاد أمام المحكمة الدستورية العليا يوم الثلاثاء المقبل حيث تنظر في دعويي حل مجلس الشورى (الغرفة الثانية من البرلمان) والجمعية التأسيسية التي وضعت مشروع الدستور الجديد الذي أعقر مؤخرا.

وأبلغت مصادر متطابقة في قوى حزبية وثورية يونايتد برس انترناشونال أمس بأن حركات وأحزاب وقوى تعبر عن فكر مدنية الدولة اتفقت على الاحتشاد أمام مبنى المحكمة الدستورية العليا بضاحية المعادي بالقاهرة يوم الثلاثاء المقبل بالتزامن مع أولى جلساتها بعد تشكيلها الجديد حيث تنظر في دعويي حل مجلس الشورى (الغرفة الثانية من البرلمان) والجمعية التأسيسية التي وضعت مشروع الدستور الجديد الذي أعقر مؤخرا.

وأوضحت المصادر أن تخوفا يسود القوى المدنية من إقدام منتمين لقوى الإسلام السياسي على تجديد حصارهم لمقر المحكمة على نحو ما جرى طوال شهر ديسمبر الفائت لمنع المحكمة من الفصل في دستورية قانون انتخابات مجلس الشورى وتشكيل الجمعية التأسيسية.

ويدور على الساحة المصرية جدل حول ما يكون عليه الموقف في حال قضت المحكمة الدستورية العليا (أعلى هيئة قضائية في البلاد) ببطلان قانون انتخابات مجلس الشورى (الذي بات وفقا للدستور الجديد حائزا على سلطة التشريع إلى حين انتخاب مجلس شعب جديد) وإمكانية اعتبار الدستور الجديد الذي تم إقراره أواخر الشهر الفائت بأغلبية 63,8٪ غير قائم إذا ما قضت المحكمة ببطلان الجمعية التأسيسية التي وضعت مشروع ذلك الدستور.

صالح: المرحلة المقبلة ستشهد انطلاقة اقتصادية بين القاهرة والرياض

مصر تسعى إلى تنشيط التجارة مع السعودية بإنشاء خطوط برية وبحرية

العربية.نت: قال وزير الصناعة والتجارة الخارجية المصري حاتم صالح انه تم وضع عدد من الأهداف ذات الأولوية للبدء في تنفيذها بشكل عملي ومدروس مع المملكة العربية السعودية، منها تنشيط وإنشاء خطوط جديدة للملاحة البرية والبحرية وتسييرها بشكل منتظم لتنشيط حركة التجارة البينية وسهولة انتقال البضائع والسلع بين البلدين، والعمل على إعداد الدراسات اللازمة لزيادة الصادرات المصرية وفتح المجال لقطاعات جديدة لاختراق السوق السعودية.

وأضاف صالح خلال الاجتماع الأول الذي عقده أمس مع أعضاء الجانب المصري بمجلس الأعمال المصري ـ السعودي المشترك بعد إعادة تشكيله، أن المرحلة المقبلة ستشهد انطلاقة اقتصادية وفتح آفاق جديدة للتعاون المشترك بين مصر والسعودية.

وأكد في تصريحاته التي نشرتها صحيفة «الشرق الأوسط»، أهمية الاستفادة من الفرص المتاحة والمستقبل الواعد للاقتصادين المصري والسعودي، خاصة أن هناك فرصا وإمكانات كبيرة للاستثمار والتكامل الاقتصادي بين البلدين في إطار رؤية جديدة لبناء علاقات اقتصادية قوية إستراتيجية خلال المرحلة المقبلة.

ودعا صالح رجال الأعمال السعوديين لزيادة استثماراتهم داخل مصر في الفترة المقبلة، مشيرا إلى التيسيرات والميزات التي تتمتع بها مصر، خاصة فيما يتعلق بالموقع والسوق الكبيرة والعديد من الاتفاقيات التجارية والبنية التحتية القوية التي تمتلكها مصر في مجال الصناعة والتجارة وغيرها من الميزات الأخرى التي تسهم في نجاح تلك الاستثمارات.

وأشار إلى أنه تم تحديد عدد من القطاعات ذات الأولوية، كقطاعات الصناعة والمقاولات والبناء والتشييد والطاقة والبتروكيماويات والسياحة والخدمات والزراعة واستصلاح الأراضي للعمل على وضع أفكار وخطط جديدة وآليات متطورة لزيادة صادرات تلك القطاعات وتنمية قدرتها التنافسية خلال المرحلة المقبلة داخل السوق السعودية.

وتعد الاستثمارات السعودية من أكبر الاستثمارات العربية داخل مصر، حيث تقدر بنحو 5,6 مليارات دولار، كما شهد حجم التبادل التجاري تطورا ملحوظا بلغ 5 مليارات دولار.

من جانبه، قال رئيس الجانب المصري بمجلس الأعمال المصري ـ السعودي حسن مالك ان المجلس له دورا كبيرا ومهما خلال الفترة المقبلة، خاصة أنه يضم خبرات متنوعة في مختلف القطاعات لخلق فرص جديدة للتعاون المشترك بين البلدين وجذب مزيد من الاستثمارات السعودية للسوق المصرية، موضحا أنه سيتم تشكيل لجان قطاعية داخل المجلس للتعامل مع أي مشكلة تواجه المستثمرين وتقديم التسهيلات اللازمة لخدمة رجال الأعمال في كلا البلدين.

جبهة الإنقاذ تطالب بضمانات لنزاهة الانتخابات البرلمانية

رئيس حزب النور السلفي: تحالفنا مع الإخوان يضرنا معاً

القاهرة ـ وكالات: كشف الرئيس الجديد لحزب النور السلفي في مصر د.يونس مخيون، عن أن حزبه يسعى لتحقيق الأغلبية في انتخابات مجلس النواب المقبلة وتشكيل الحكومة.

وقال ان «الدخول مع جماعة الإخوان في قائمة واحدة أمر صعب (...)، ويمكن أن يضر أكثر مما ينفع، (...) لأن النور والحرية والعدالة حزبان كبيران، وكل حزب له قاعدته الشعبية وله برنامجه، ويسعى لحصد أكبر عدد من المقاعد البرلمانية حتى تكون له الفرصة في تشكيل الوزارة الجديدة».

ولم يستبعد د.مخيون المنافسة على منصب الرئيس بعد انتهاء فترة الولاية الأولى للرئيس د.محمد مرسي القيادي في جماعة الإخوان المسلمين، قائلا: «نأمل في أن يكون لنا دور في إدارة الدولة المصرية في المرحلة المقبلة». وأضاف د.مخيون، أول رئيس منتخب لأكبر حزب سلفي في البلاد، خلال حوار مطول مع صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، أمس، أنه لا يوجد فصيل أو تيار سياسي يمكنه تحمل المسؤولية كاملة بمفرده، مشيرا إلى أن حزبه يمد يده للجميع لبدء حوار جدي. وعن تأثير الانشقاق الذي طال الحزب مؤخرا باستقالة رئيسه السابق د.عماد عبدالغفور وعدد من أعضاء الحزب، قال د.مخيون ان من استقالوا لم يكونوا قيادات داخل الحزب، وان خروجهم سيكون له أثر إيجابي على الحزب. وبرز حزب النور، الذراع السياسية للدعوة السلفية في مصر، خلال الانتخابات البرلمانية الماضية، ونجح في الحصول على 23٪ من مقاعد المجلس التشريعي، مما جعل المراقبين يعتبرونه فرس الرهان في أي تحالف لقوى الإسلام السياسي لتشكيل حكومة أغلبية.

إلى ذلك، أكدت جبهة الإنقاذ الوطني تمسكها بالضمانات اللازمة لنزاهة وحيدة عملية الانتخابات البرلمانية المتوقع عقدها خلال عدة أشهر، وجددت مطلبها بتشكيل حكومة محايدة في موعد لا يتجاوز صدور القرار الخاص بتحديد موعد الانتخابات.

وذكرت الجبهة ـ في بيان امس ـ أنه من دون هذه الضمانات ستكون الانتخابات حلقة أخرى مما وصفته بـ «حلقات الالتفاف» على الإرادة الشعبية من خلال سياسة الأمر الواقع التي تفرضها سلطة ثبت عجزها عن حل أي من مشاكل البلاد وافتقادها أي مشروع أو حتى خطة قصيرة المدى لوقف التدهور السياسي والاقتصادي المستمر.

وأعربت عن إصرارها على أن إدارة محايدة للعملية الانتخابية لا يمكن تحققها في ظل الحكومة الحالية، مؤكدة أن الاحتشاد يوم 25 يناير سيكون تأكيدا إلى سعيها إلى استمرار ثورة الشعب العظيم من خلال صناديق الانتخابات إذا توافرت ضمانات نزاهتها وحيدتها، واستعدادا في الوقت نفسه لتبني البدائل المناسبة في حالة غياب هذه الضمانات.

وحدد البيان 11 شرطا اعتبرته الجبهة من أهم ضمانات العملية الانتخابية وهي الإشراف القضائي الكامل وفق مبدأ قاض لكل صندوق، وإجراء الانتخابات على يومين متتاليين بشرط ألا يزيد عدد الناخبين في كل صندوق على 750 ناخبا، وإجراء عملية الفرز وإعلان النتائج للمرشحين على القوائم والمقاعد الفردية داخل اللجان الفرعية بحضور مندوبي المرشحين ومنظمات المجتمع المدني والإعلامي، على أن يوقع القاضي رئيس اللجنة على محضر الفرز ويسلم نسخة رسمية منه لكل مندوب. وتضمنت المطالب وفقا لبيان جبهة الإنقاذ ـ أنه لا يجوز أن تحتكر القائمة الحاصلة على أكبر عدد من المقاعد جميع الأصوات الفائضة من القوائم، وضرورة توزيع هذه الأصوات وفقا للنسبة التي حصلت عليها كل قائمة، كما يشترط وضع ختم لجنة الانتخابات على بطاقات الاقتراع قبل تسليمها ولا يجوز الاستعاضة عن ذلك بتوقيع رئيس اللجنة الفرعية. كما تضمنت تفعيل دور وصلاحيات منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية في الرقابة على الانتخابات والنص على ذلك في القانون، وضمان حصول هذه المنظمات على تصاريح الرقابة من اللجنة العليا للانتخابات بشكل مباشر، وتجريم استخدام دور العبادة في الدعاية الانتخابية وحظر خلط الدين بالسياسة بأي صورة من الصور، ووضع حدود قصوى صارمة للإنفاق الانتخابي وتجريم تجاوزها وتحديد كيفية الرقابة عليها.